هيغ يبحث في بغداد الأزمة السورية ودعم العملية السياسية

لنـدن وبغـداد تتفقـان علـى نقـل سـلمي للسـلطة بسـوريا

□ بغداد / المدى

خلال مؤتمر صحافي مشترك في بغداد أمس مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أكد وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ، أن بلاده لاتؤيد تدخلا عسكريا في سوريا في الوقت الراهن، لكنها لاتستبعد هذا الخيار. وأوضح أنه بحث مع زيباري الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وشدد بالقول "لا بد من العمل على انتقال سلمي للسلطة في سوريا خاصة مع الجرائم التي يرتكبها النظام،

وتصاعد الأزمـة المريعة هناك لأن هذا هو السبيل الوحيد لمنع حدوث حرب أهلية مدمرة، حيث لا يمكن استمرار نظام الأسد في السلطة مع هذه الجرائم التي يرتكبها، ولذلك نتطلع نحو حكومة ديمقراطية في سوريا ونريد من العراق دعم تحقيق هذا الهدف". وأشار إلى ضرورة معالجة تدفق اللاجئين السوريين إلى العراق وبقية الدول المجاورة وتداعيات الأزمة السورية على المنطقة.

وحول العلاقات العراقية البريطانية، قال هيغ إنه اتفق مع زيباري على إجراءات لتعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والتعليمي والطاقوي بين البلدين. وأشار إلى إن بلاده ستفتتح في بغداد في نهاية الشهر المقبل مكتبا لمنح تأشيرات الدخول للعراقيين الراغبين بزيارة بريطانيا . وأكد دعم بلاده للحكومة والشعب في العراق، وللعملية السياسية الجارية فيه مشيرا إلى دعم القوى السياسية العراقية في مساعيها لحل الخلافات العالقة. وفي ما يخص التسليح البريطاني للعراق قال هيغ إن بلاده تأتي بعد الولايات المتحدة كأكبر داعمين للأمن في العراق، مؤكدا رغبة بلاده في تسليح القوات العراقية وتجهيزها بالمعدات العسكرية.

وحول خروج العراق من عقوبات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، قال هيغ إن بلاده تدعم مساعي الكويت والعراق لتحقيق هذا الهدف من خلال علاقاتهما الثنائية وانجاز متطلبات هذا الخروج. وعن إمكانية استثناء العراق من العقوبات الدولية على إيران وسوريا، أوضح الوزير البريطاني أن هناك عقوبات دولية وأخرى أوروبية ملزمة على إيران من أجل منع تسلحها النووي وقال إن المجتمع الدولي سيستمر في التعامل مع هذا الملف من خلال مسارين: المباحثات والعقوبات ،داعيا طهران لأن تثبت للعالم بأن برنامجها النووي سلمي مشددا على رفض وجود أي تهديد إيراني نووي في المنطقة.

لاجئون سوريون في القائم.. (أرشيف)

وعن قضية الحكم بالإعدام على نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بتهم إرهاب ورفض تركيا تسليمه إلى العراق، أشار هيغ إلى أنه لم يبحث هذا الأمر مع يباري موضحا أن أمام الهاشمي حق تمييز الحكم مشيرا إلى أن موضوع تسليمه أمر يخص العراق وتركيا.

ومن جهته قال زيباري إنه بحث مع نظيره البريطاني الأزمة السورية وأبعادها الداخلية وكذلك الإقليمية والدولية "وكان هناك اتفاق على دعم مهمة المبعوث العربي والدولي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي وضرورة تحقيق انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة هناك وانبثاق نظام تعددي يمثل كل مكونات الشعب السوري". وأوضح أن لدى العراق مخاوف من انتقال آثار الأزمة السورية على أوضاعه الداخلية ولذلك فهو يدعم الشعب السوري في تحقيق الإصلاح والديمقراطية وتقرير مصيره بنفسه.

وعن خروج العراق من الفصل السابع قال زيباري إنه طلب من بريطانيا مساعدة بلاده على إنجاز هذا الهدف باعتبارها بلدا صديقا للعراق والكويت ،موضحا انه ستتم متابعة هذا الأمر خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أواخر الشهر الحالي. وأوضح انه لم يناقش مع هيغ قضية الهاشمي لأنها داخلية وموضوع عراقي بحت.

وأضاف انه ناقش مع هيغ علاقات بلديهما حيث لاحظا أن هذه العلاقات في مجالها الاقتصادي والتجاري لم تبلغ المستوى المتقدم الذي وصلته العلاقات السياسية . وأوضح أنهما اتفقا على تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والتنسيق بين مؤسسات البلدين لتفعيل هذه العلاقات. وأضاف انه بحث مع هيغ أيضا الاتفاق على البدء بتنفيذ وتطبيق اتفاقية لتبادل الأسرى والمعتقلين بين البلدين.

وقبيل اجتماعه مع المسؤولين العراقيين قال هيغ الذي وصل إلى بغداد الليلة الماضية في أول زيارة لها انه سيناقش معهم سبل التعاون لوضع حد "لسفك الدماء" في سوريا. وأضاف انه يتطلع إلى هذه اللقاءات التي سنتناول دعم المملكة المتحدة للعملية السياسية في العراق ومناقشة سبل تعاون المجتمع الدولي لوضع نهاية لسفك الدماء في سوريا". ودان هيغ الذي سيعقد مؤتمرا صحافيا مع نظيره العراقي زيباري يتحدثان فيه عن علاقات البلدين وأوضاع المنطقة وتصاعد التفجيرات التي يشهدها العراق منذ أيام حيث قتل ١٠٠ شخص وأصيب ٤٠٠ آخرين مساء السبت والأحد في سلسلة هجمات بينها انفجار سيارة مفخخة قرب القنصلية الفرنسية في الناصرية جنوب غربي البلاد.

وأكد هيغ أنه لا بد من وضع حد للعنف في سوريا مشيرا إلى رغبة بلاده في تمتين علاقاتها مع العراق ودعم العملية السياسية الجارية فيه وتحقيق الأمن والاستقرار مع هذا البلد. وتشهد سوريا منذ منتصف آذار (مارس) ٢٠١١ نزاعا داميا بين القوات النظامية وقوى مسلحة مناهضة للنظام قتل فيه أكثر من ٢٦ ألف شخص، بحسب أرقام المرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره بريطانيا.

وكان آخر الجنود البريطانيين قد غادروا العراق في أيار(مايو) ٢٠١١ بعد انتهاء مهمة تدريب بحرية أخيرة بعد ثمانية أعوام من وجودهم العسكري ومشاركتهم مع قوات دولية في إسقاط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣.

البرلمان يصوّت على تسعة أعضاء لمفوضية الانتخابات.. ودولة القانون تعتبر ماجرى مؤامرة

□ بغداد / المدى

أهلت رئاسة مجلس النواب، الخميس، لجنة الخبراء لاختيار أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٤٨ ساعة لتقديم أسماء المرشحين التسعة للتصويت عليهم يوم السبت المقبل.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني سعيد خوشناو في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رئاسة مجلس النواب أمهلت لجنة الخبراء بشأن اختيار أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يومين لتقديم أسماء المرشحين التسعة لعضوية المفوضية الذين تم التصويت على عددهم أمس، للتصويت عليهم خلال جلسة البرلمان التي ستعقد يوم السبت المقبل".

وصوت مجلس النواب خلال جلسته الـ٢١ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدت، أمس الخميس،(١٣ أيلول الحالي) على تسمية تسعة أعضاءللمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغياب نواب دولة القانون والبيضاء والمعارضة الكردية، الذين انسحبوا من الجلسة احتجاجا على عدم زيادة عدد أعضاء المفوضية إلى ١٥ عضواً.

واعتبر نواب من دولة القانون والعراقية البيضاء والمعارضة الكردية التصويت على تسمية تسعة أعضاء للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بغيابهم "مؤامرة"، وفي حين وصفوا ما جرى بـ"تزوير" إرادة الكتل السياسية، هددوا بالطعن أمام المحكمة الاتحادية.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد العطية خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نواب يمثلون كتل دولة القانون والتغيير الكردية والاتحاد الإسلامي الكردستاني وأقليات مسيحية وايزيدية بمبنى البرلمان وحضرته "السومرية نيوز"، إن "تصويت اليوم على تسمية تسعة أعضاء للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بغيابنا ما هو إلا مؤامرة قررنا بعدها الانسحاب من الجلسة".

وأضاف العطية "بعد خروجنا من قاعة مجلس النواب وجدنا أن النصاب مكتمل علما انه لم يكن مكتملا عندما كنا داخل القاعة"، معتبرا أن "ما جرى في مجلس النواب تزوير لإرادة النواب لان النصاب غير مكتمل ورئاسة مجلس النواب أصرت على استمرار الجلسة".

وهدد العطية بـ"الطعن أمام المحكمة الاتحادية بقرار البرلمان"، مؤكدا "إصرار الكتل على أن تكون مفوضية الانتخابات مستقلة ومشكلة من جميع الكتل السياسية".

وأشار العطية إلى أن "التصويت على تسعة أعضاء لا يعطي هذا التنويع والتمثيل لجميع المكونات، لاسيما أنه تم منح القائمة العراقية ثلاثة أعضاء من مجموع تسعة وهو ما لا ينسجم مع حجمها".

من جانبها رأت النائبة المستقلة صفية السهيل تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات مستقلة وممثلة فيها النساء بشكل منصف قضية متعثرة بل "مستحيلة" في أجواء صراع القوى والأحزاب الكبيرة على عضوية أتباعهم في مجلس المفوضية".

وقالت السهيل أمس إن " تشكيل مفوضية للانتخابات مستقلة وممثلة فيها النساء بشكل منصف قضية مستحيلة بالرغم من انه دفعنا شخصيات ديمقراطية على تشكيل مفوضية مستقلة حقيقية منطلقة من منطلقات الحرص على اختيارات الشعب وعدم تسيير خياراتهم".

وأوضحت " بالنسبة لي إن قضية المفوضين ليست قضية زيادة عدد من ٩ إلى ١٥ إنما هي قضية معايير التي يتم فيها اختيار المفوضين على أسس صحيحة تؤسس مفوضية مستقلة حقيقية ليس مفوضية أحزاب ومحاصصة ونفوذ لتلك الأحزاب في مجلس المفوضية".

ودعت السهيل إلى" تغيير اسم المفوضية إلى المفوضية العليا غير المستقلة لانتخابات أحزاب السلطة في العراق وهذا هو وصفها الحقيقي حيث أن المفوضية العليا المستقلة يحمل بعنوانه فقط اسم مستقلة ولكنها ليست كذلك".

فيما قال رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري، أمس الخميس إن قانون المفوضية لم يشر إلى تمثيل الأحزاب في المفوضية بل أشار إلى تمثيل مكونات الشعب العراقي.

وقال الحيدري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "قانون المفوضية أشار إلى تمثيل مكونات الشعب العراقي في مفوضية الانتخابات وليس تمثيل الأحزاب السياسية"، معتبرا "اختيار تسعة مرشحين للمفوضية بدلا من ١٥ مقعدا له ايجابيات".

وأوضح أن "تسمية ١٥ مفوضا لعضوية مفوضية الانتخابات قد يجعل من الوصول إلى قرار داخل المجلس يواجه بعض الصعوبات كما لو أبقي على تسعة مقاعد".

ولفت الحيدري إلى أن "الكتل المطالبة بزيادة عدد المقاعد لديها وجهة نظر أيضا بشأن الزيارة لتمثيل جميع المكونات في المفوضية".

وأعلنت لجنة الخبراء النيابية في وقت سابق عن تقليصها مرشحي المفوضية من ٦٠ مرشحا إلى ٣٠ مرشحا يمثلون المكونات السياسية.

مجلس النواب.. (أرشيف)

النجيفي: حكم الإعدام بحق الهاشمي يؤكد تسييس القضاء في العراق

□ بغداد / المدى

النجيفي

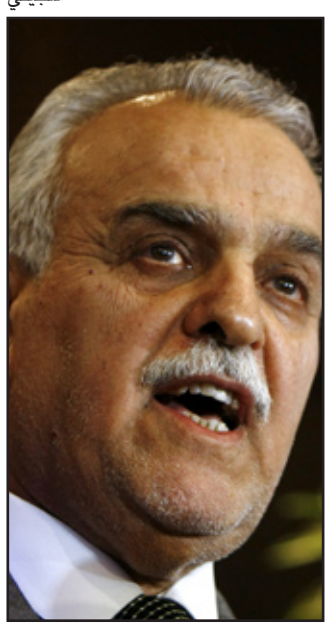

الهاشمي

أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ، أمس الخميس،أن قرار المحكمة الجنائية العليا بإصدار حكم الإعدام بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي يؤكد أن جزءا من القضاء العراقي مسيس، مشيرا إلى أن القرار ستكون له مردودات سلبية على عملية الإصلاح السياسي المتأزمة.

وأصدرت محكمة الجنايات المركزية في بغداد والتي تتولى محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الأحد الماضي حكما غيابيا بالإعدام بحق الهاشمي ومدير مكتبه احمد قحطان.

وذكر بيان صدر عن المكتب الإعلاني لرئيس مجلس النواب أن "النجيفي بحث ، ببغداد أمس ،مع وكيل وزير الخارجية الأميركية وليم بيرنز، الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد والوضع الإقليمي والعلاقات مع دول الجوار"، مشيرا إلى أن" الجانبين بحثا ما تمخض عن قرار المحكمة الجنائية العليا بإصدار حكم الإعدام على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي".

ونقل البيان عن النجيفي قوله إن " تداعيات القرار تؤكد أن جزءا من القضاء العراقي مسيس" مبينا أن" القضية ستكون لها مردودات سلبية على عملية الإصلاح السياسي التي تعاني من أزمة مستدامة تهدد استقرار البلد وتشرخ نسيجه الاجتماعي"، لافتا إلى أن" استقلالية القضاء من مسلمات العملية الديمقراطية ونجاحها وعبورها إلى ضفة الأمان".

كما بحث الجانبان بحسب البيان أهمية تطوير العراق لعلاقاته الخارجية مع دول الجوار، فيما تطرقا إلى خطورة تداعيات الأزمة السورية التي قد تشمل العراق والمنطقة برمتها.

اعتبر عضو في ائتلاف دولة القانون خشية الولايات المتحدة من تفاقم التوتر بين الأطراف السياسية العراقية، إثر صدور حكم بالإعدام على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، اعتبره أمرا ليس في محله.

وأوضح سعد المطلبي، انه لا مبرر لمثل هذا القلق باعتبار أن العراق أعدم الرئيس السابق صدام حسين بعد إدانته قضائيا، على الرغم من كل التحذيرات في وقتها من أن الوضع سيتدهور بعد تنفيذ الحكم، مشددا على ضرورة الالتزام بأحكام القضاء.

إلى ذلك لم يستبعد النائب عن ائتلاف العراقية حامد المطلك إمكانية تدهور الوضع الأمني في ظل اختلاف الرؤى في المجتمع العراقي نحو القضاء، وقضية الهاشمي، مشيرا إلى أن أي خلاف سياسي يصاحبه دوما عنف لا يعرف مصدره.

ورأى النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد أن عدم تدارك قرار إعدام الهاشمي بين الكتل السياسية العراقية، سيفتح ثغرة أمام الإرهاب لتمرير أعمال العنف، وتصعيد التوتر بين فئات الشعب.

ووصف المحلل السياسي واثق الهاشمي خطاب بعض الساسة العراقيين غير المنضبط والمتعلق بقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، من شأنه أن يعمق الأزمة في الشارع، موضحا أن محاولة تسييس القضاء، وعدم احترام قراراته ينم عن ثقافة غير واعية.

يذكر ان المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند أبدت خشيتها من احتمال تصعيد لهجة الخطاب، وزيادة التوتر في العراق، بعد إصدار المحكمة الجنائية العليا الأحد (٩أيلول) حكما بالإعدام على الهاشمي، الذي منحته الحكومة التركية حق الإقامة على أراضيها.

الكردستاني : خارطة طريق ينفذها طالباني بعد عودته

□ بغداد / المدى

أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف أن ملامح خارطة الطريق التي تحدث عنها الرئيس جلال طالباني، ستكون عامة وفي إطار الدستور العراقي، ووفق الاتفاقيات المبرمة، وحسب الاجتماعات التي حصلت في أربيل والنجف الأشرف.

وقالت "إن الخارطة التي سيستخدمها رئيس الجمهورية جلال طالباني، تتضمن إعادة النظر في ورقة الإصلاح ووفق مواد الدستور"، مشيرة إلى أن "هناك مباحثات جديدة لجمع الفرقاء السياسيين وتوحيد موقفهم حيال الأزمة السياسية والمشاكل العالقة، ليكون هناك حوار دستوري وباتفاقيات مبرمة".

وبينت الجاف أن "ورقة الإصلاح التي أعدت تم الاطلاع عليها بشكل شخصي وليس رسمياً"، معربة عن اعتقادها بان "المبادرة التي قام بها رئيس الجمهورية جلال طالباني تحترم الدستور والاتفاقيات التي أبرمت بين الفرقاء السياسيين في اجتماعات أربيل والنجف". وأضافت "أن الاجتماع الوطني سيكون هو المنفذ لحل المشاكل العالقة وخاصة المشاكل الدستورية التي أشار إليها الرئيس جلال طالباني والتي تضمنت المشاكل بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، لذا هناك إشارة ضمنية لحلول كافة المشاكل سواء كانت بين الكتل السياسية أو بين حكومتي بغداد والإقليم ووفق ما نص عليه الدستور العراقي".

اعترف نائب عن دولة القانون أنّ هناك تشكيكاً واضحاً بورقة الإصلاح من قبل بعض القوى السياسية بما فيها أطراف داخل التحالف الوطني. وكشف عن وجود اجتماعات "غير معلنة" في أربيل والنجف وبغداد لتنضيج أفكار ورؤى، القصد منها حلحلة الأمور العالقة وإنهاء الخلافات القائمة بين الكتل السياسية، مشدداً على أن الهيئة السياسية للتحالف الوطني، أكدت أنّ رؤيتها تتفق مع جميع الرؤى السياسية الموجودة للكتل الأخرى.

من جانب آخر أوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون سلام المالكي، أنّ اجتماعات عديدة عقدت، وجرى الاتفاق على غيرها، وآخر الاجتماعات تضمن طرح جميع المشاكل الموجودة وعرضها أمام الهيئة السياسية للتحالف الوطني، مبينا أن الجميع بانتظار عودة رئيس الجمهورية لتقديم رؤية التحالف الوطني إليه حيال ورقة الإصلاح التي سيتم تقديمها كونه الداعي إلى الملتقى الوطني. وقال إن ورقة الإصلاح ليست ورقة تكتب أو تنشر أو تعلن من خلال وسائل الإعلام، بقدر ما تمثل اتفاقاً يتضمن إصلاح العملية السياسية برمتها وتنفيذ ما دعا إليه رئيس الجمهورية، كونه الراعي للدستور والداعي إلى حل الخلافات من خلال اللقاء الوطني الأكبر والذي سيتم عقده بعد عودة الرئيس طالباني وتقديم ورقة الإصلاحات إليه.

وقال "إنّ هناك "تدافعاً" بين الكتل السياسية انعكس تأثيره سلبا على الساحة العراقية وكان المتضرر الأول فيه المواطن العراقي". وتابع المالكي قوله: "عندما أعدّت الكتل السياسية التي يضمها التحالف الوطني، ورقة الإصلاح، لم تُرد تضمينها شروطاً أو اتفاقات بقدر ما هي تضمين لمواقف ومطالبات، برزت من خلال الخلافات التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي وصلت إلى مستوى التخطيط لـ"سحب الثقة" عن رئيس الوزراء". وأكد المالكي أن "جميع الخلافات سيتم حلها تحت خيمة الدستور"، مشدداً على "وجود لقاءات وحوارات بين رموز الساحة السياسية". وأضاف المالكي قوله: "إن هناك إصلاحات تتطلب لقاء بين الفرقاء السياسيين ومن المحتمل أن يتم حسم موضوع الخلافات السياسية". واستدرك قائلاً: "هناك خلافات تحتاج إلى باب تشريعي لحلها وهنالك قضايا تحتاج إلى وقت لحلها كقضية الإصلاحات الدستورية"، مبينا أن "هناك احتمالاً كبيراً بتأجيلها إلى الدورة الانتخابية المقبلة من عمر البرلمان لكونها شائكة". وتابع المالكي: "إن التحالف الوطني يمتلك رؤية واضحة وخارطة طريق". وقال "إن بعض الكتل السياسية باتت تدرك أن ورقة الإصلاح هي الأقرب إلى الحل أو هي بالأحرى نهاية الطريق لجميع الخلافات والمشاكل العالقة".